Diversifying income sources

The article is written by Dr. Nasser bin Ghaith, an Emirati financial analyst specializing in economic trading blocs. Dr. Ghaith is currently a lecturer in economics at the Sorbonne, Abu Dhabi. He discusses GCC efforts to diversify sources of income and lowering dependence on oil as main income for governments and national economy resulted from disturbances and instability at the oil markets.

There are 1 clipping(s) in 1 part(s) with summary available in: English

Published on:	14/03/2010	Name:	Alrroya Aleqtissadiya
Section:	General	Country:	United Arab Emirates
Edition:	364	Language:	Arabic
Page:	11	Circulation:	20,000
Size:	93 cc		
Ad Value:	$2,025.48		

قادم الأيام

تنويع مصادر الدخل .. أين نحن الآن؟

د. ناصر أحمد بن غيث

باحث في التكتلات الاقتصادية الدولية ومحاضر في جامعة السوربون - ابوظبي

منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي تسعى دول الخليج - حسبما هو معلن - إلى تنويع مصادر الدخل لديها وتقليل الاعتماد على مبيعات النفط كمصدر رئيس للدخل الحكومي ومكون أساسي للاقتصاد الوطني، وذلك بسبب معاناتها من عدم استقرار أسواق النفط والتذبذب المفرط في الأسعار ما جعل اقتصاداتها رهينة سياسات الدول المستهلكة وسعب عملية التخطيط الاستراتيجي وجعل عملية التنمية غاية في الصعوبة. ولكن وبعد مرور ما يربو على ربع قرن على هذه المساعي، أين تقف دول الخليج في مسيرة تنويع مصادر الدخل؟ وما فحص النجاح (إن وجد)؟ وما أسباب الفشل إن حصل؟

كإجابة مختصرة، يمكن القول إنها - أي دول الخليج - ليست سواء في ما يتعلق بدرجة النجاح التي حققتها في محاولاتها التقليل من اعتماد اقتصاداتها على النفط، وذلك مرده إلى أنها لم تسلك طريقاً واحداً في سبيل ذلك، ولكن إذا ما أردنا التفصيل في المسألة يجب علينا النظر في عدة أمور منها على سبيل المثال: التفاوت في تنسب السكان والاختلاف في هياكل سوق العمل وكذلك الهياكل الاقتصادية ودرجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي ودرجة الاهتمام التي تواليها كل دولة للجوانب الثقافية والاجتماعية والأمنية. كما أن أحد أهم العوامل في تباين درجة النجاح التي حققتها دول الخليج في تنويع مصادر الدخل يكمن في الفردية التي تبنتها هذه الدول في مقاربتها لهذه المشكلة في ظل ضعف التنسيق وغياب آلية العمل الخليجي المشترك رغم عمر مجلس التعاون الخليجي المديد.

فبالنسبة للتفاوت في نسب السكان وهياكل سوق العمل نجد أن دول الخليج تنقسم إلى دول ذات كثافة سكانية متوسطة كالمملكة العربية السعودية وإلى حد ما عمان ودول ذات كثافة سكانية منخفضة كباقي دول الخليج الأربع (الإمارات، وقطر، والبحرين والكويت) وهو ما أدى إلى اختلاف درجات الاختلال في التركيبة السكانية ومن ثم في هياكل سوق العمل، فبينما تشكل العمالة الوافدة ما نسبته 90 إلى 95 بالمئة من قوة العمل في دول كالإمارات وقطر نجد أن هذه النسبة قريبة من 50 بالمئة في دول مثل السعودية وعمان وربما البحرين.

أما عن الهياكل الاقتصادية فرغم أنها من الناحية العامة قريبة الشبه من بعضها بعضاً، إلا أن هذا الشبه يخفي خلفه بعض الاختلافات التي قد تكون جوهرية كالأهمية التي تمثلها القطاعات الاقتصادية المختلفة. ففي دول مثل السعودية يمثل القطاع الصناعي -خاصة قطاع البتروكيماويات- أهمية كبيرة، ويملك فرصاً واعدة، بينما لا يمثل درجة الأهمية نفسها التي يمثلها قطاع الخدمات في دول خليجية أخرى كالإمارات التي يمثل قطاع التجارة فيها أهمية كبيرة والبحرين التي تعتمد بشكل أساسي على قطاع المال والمصرفة التقليدية والإسلامية، في حين تمثل قطاعات كالزراعة والثروة السمكية والحيوانية قطاعات مهمة للاقتصاد العماني.

كما أن التباين بين دول الخليج لتجلم بصورة أوضح في درجات الانفتاح على الاقتصاد العالمي بما فيه وما عليه، فدول كالإمارات والبحرين وقطر ساعدتها إلى حد ما درجة الانفتاح العالية على الاقتصاد العالمي في تنمية قطاعات مهمة كقطاع الخدمات المالية والسياحة والتجارة، بينما كانت هذه القطاعات أقل نمواً في دول كالسعودية بسبب تحفظها الذي كان السبب في تأخرها عن باقي دول الخليج - لما يزيد على 7 سنوات - في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. لكن في المقابل كان هذا التحفظ سبباً رئيساً في تحصينها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت باقي دول الخليج بقوة، إضافة إلى ذلك فإن دول الخليج تتباين في درجة الأهمية التي توليها للجوانب الأخرى لعملية التنمية الاقتصادية التي تمثل حجر الزاوية لجهود تنويع مصادر الدخل القومي، فنجد الدول التي تولي هذه الجوانب أهمية كبيرة أكثر بدأ في تنمية القطاعات غير النفطية من تلك الدول التي لا تولي هذه الجوانب درجة الأهمية نفسها، ففي الإمارات مثلاً -التي تعتبر أكثر الدول الخليجية انفتاحاً - لا يخفى الجانب الاجتماعي أو البعد الثقافي أو الهاجس الأمني لعملية التنمية الاقتصادية بدرجة الأهمية نفسها التي تحظى بها هذه الجوانب في باقي دول الخليج ما ساعدها على النجاح، مقارنة ببقية دول الخليج في تقليل الاعتماد على مداخيل، من جديد الأرقام على الأقل، وإن كنت أعتقد أن هذه الأرقام لا تعكس الواقع الحقيقي لدرجة اعتماد الاقتصاد الإماراتي على النفط كمكون أساسي له، إذ لانوال القطاع الخاص الإماراتي الذي يضطلع بدور أكبر من القطاعات الخاصة في باقي دول الخليج، وتشكل مساهمته شريحة كبيرة من الناتج المحلي الإماراتي، يعتمد بصورة أساسية على الإنفاق العام الحكومي الذي بدوره مازال يعتمد بدرجة كبيرة على مداخيل النفط.

ولعل أهم أسباب تفاوت درجات نجاح دول الخليج في تنويع مصادر الدخل لديها هو المقاربات الفردية التي تبنتها رغم انضوائها تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي ورغم علمها يقيناً أن التعامل العشائي مع هذه المشكلة يمكن أن يوفر عليها الكثير من الجهد والوقت، ويقلل في الوقت ذاته من التداعيات السلبية لعملية التنمية وتنويع المصادر الاقتصادية. ومن ثم ضمان إمكانية نجاح أكبر وهذه مسألة واضحة ميسرة للذكر، لكن لا مذكر.

أما عن درجات النجاح التي حققتها دول الخليج في هذا المسعى، فقد قطعت بعض الدول -حسب الأرقام المعلنة- شوطاً كبيراً في مسيرة تنويع اقتصاداتها الوطنية، حيث تشير الأرقام الرسمية وكذلك أرقام المؤسسات الدولية إلى أن بعض دول المنطقة قد تمكنت من تخفيض نسبة مساهمة عوائد النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب منخفضة تصل إلى 37 بالمئة في الإمارات و44 بالمئة في الكويت و46 بالمئة في قطر ما يعني أن هذه الدول قد تمكنت -من الناحية النظرية- من تقليل اعتمادها على النفط إلى حد بعيد وبأن القطاعات الإنتاجية والخدمية تلعب دوراً أكبر وأنجز مكانة مهمة بين مكونات الاقتصاد. لكن من الناحية الواقعية نجد أن هذه القطاعات لم تتمكن حتى الآن من خلق زخمها الذاتي والانزال تعتمد بدرجة كبيرة بصورة مباشرة وغير مباشر على عوائد النفط التي لو قدر لها أن تنخفض أو تتوقف لتوقفت معها عجلة الاقتصاد برمتها وهو ما يعني ببساطة أن أكثر دول الخليج نجاحاً في تقليل اعتمادها على مكون النفط لاتزال تعتمد عليه اعتماداً كبيراً، وأن ما تم إعلانه من نجاحات ونشرة من أرقام لا يعكس الواقع الحقيقي الذي يقول دون موارب إن دول دول الخليج في ما يتعلق بتقليل اعتمادها على النفط، لاتزال في المربع الأول، وأن تجربة استخدام تنويع مصادر الدخل القومي في دول الخليج هي بكل بساطة... لم تنجح أحد.

n.bingh aith@alrroya.com

Circulation and ad data supplied by:

MediaSource

MEDIAwatch Middle East